

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

تعبيد الطريق، نحو الدولة قانون السير والسلامة المرورية

السيارات والمشاة للخطر. كما أن وجود دراجات غير مرخصة، وقيادتها أحياناً من أشخاص لا يحملون دفاتر سوق، يزيد المشكلة تعقيداً. فالمسألة هنا لم تعد تتعلق فقط بسائق السيارة أو بالدراجة أو بالطرقات غير المنظمة، بل تتعلق بمنظومة السير نفسها.

الدولة تبدأ من التفاصيل الصغيرة، وهيبتها لا تظهر فقط في المؤسسات الكبرى أو في القرارات التي تتخذها، بل تبدأ من قدرتها على فرض قانون بسيط وواضح على الجميع، من دون استثناءات أو محسوبيات. عندما يعرف المواطن أن الإشارة الحمراء تعني التوقف، وأن احقية المرور يحددها القانون لا "بوز" السيارة، وأن المخالفة ستؤدي إلى محاسبة فعلية، يبدأ مفهوم الدولة بالترسخ في ذهنه وسلوكه.

لذلك، فإن معالجة وضع السير في لبنان تحتاج إلى خطة متكاملة، لا إلى حملات مؤقتة تنتهي بانتهااء المناسبة. فهي تبدأ بتطبيق قانون السير بصورة صارمة وعادلة، تعزيز الرقابة، ضبط سير الدراجات النارية، التأكد من أهلية السائقين، تفعيل الغرامات والعقوبات، إلى جانب تطوير البنى التحتية الطرقية والإشارات المرورية، وتعزيز التوعية في المدرسة وفي البرامج الاعلامية والحملات الاعلانية.

قد يبدو الأمر بسيطاً، لكنه ليس كذلك. فالتزام قانون السير هو تدريب يومي على احترام القانون، واحترام الآخر، وقبول أن الحرية الشخصية تتوقف حيث تبدأ سلامة الآخرين.

إن الطريق إلى بناء الدولة لا يمر فقط عبر القوانين والتشريعات، بل يمر أيضاً عبر شوارعنا. وإذا أردنا فعلاً تعبيد الطريق نحو الدولة، فلنبداً من الطريق نفسه.

فالدولة التي تعجز عن تنظيم السير، وتطبيق القانون على الجميع، ستجد صعوبة في إقناع مواطنيها بقدرتها على تطبيق القوانين الأكثر تعقيداً.

تعبيد الطريق نحو الدولة يبدأ إذاً من احترام قانون السير.

في بداية ثمانينات القرن الماضي، زار لبنان سائحان من أستراليا، في إطار جولة لهما في عدد من دول الشرق الأوسط. بعد عودتهما إلى بلادهما، سألهما أحد اللبنانيين المهاجرين عما استوقفهما خلال زيارتهما للبنان، فأجابا بما يشبه الطرفة، لكنها تحمل في طياتها الكثير من الدلالات: "لاحظنا، عندما كنا نتنقل بسيارات الأجرة، أن كل من تكون مقدمة سيارته، أو "بوز" سيارته، قبل سيارة الآخر، يعتبر أن له الحق في المرور".

قد تبدو الحكاية طريفة للوهلة الأولى، لكنها في الواقع تختصر مشكلة عميقة في ثقافة احترام القانون والنظام العام. والمؤسف أن هذه الصورة لا تزال حاضرة في لبنان بعد نحو ستة وأربعين عاماً، وإن تبدلت القوانين أو انشئت اللجان المختصة.

قانون السير والسلامة المرورية في لبنان، ليسا مسألة هامشية أو تفصيلاً يومياً يمكن التغاضي عنهما أو القفز فوقهما. فلبنان لديه قانون للسير، كما لديه لجنة تعنى بالسلامة المرورية، وقد اتخذت الحكومات المتعاقبة على مر السنين سلسلة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تنظيم حركة المرور والحد من حوادث السير. إلا أن المشكلة الأساسية بقيت في التطبيق والاستدامة والرقابة. بل أن المخالفات، ويا للأسف ازدادت، حتى أصبحت القيادة على الطرق اللبنانية تشكل خطراً حقيقياً على السائقين والمشاة على السواء. فالسرعة، التجاوز من اليمين، تجاوز الإشارات الضوئية وهي حمراء، الوقوف العشوائي خصوصاً على أرصفة المشاة، السير عكس الاتجاه وعدم احترام الأولوية، كلها ممارسات مخالفة للقانون وقد باتت مألوفاً إلى درجة أن البعض أصبح يتعامل معها وكأنها جزء طبيعي من الحياة اليومية.

تزداد الصورة خطورة مع الفوضى التي ترافق حركة الدراجات النارية. فعدد كبير منها يتنقل بطريقة عشوائية، من دون التزام شروط السلامة الأساسية، لا سيما وضع الخوذة الواقية أو وجود عائلة بأكملها تنتقل على الدراجة من دون حد أدنى للأمان الانساني أو المروري... عدا عن السير عكس الاتجاه، واستخدام الأرصفة، والتسلل بين السيارات بطريقة تعرض سائقي

إلى العدد المقبل